A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة البرنامج

الدورة الثالثة والثلاثون بعد المائة

16–20 مايو/أيار 2022

تقرير مرحلي عن التقدم والإنجازات في تنفيذ استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لإشراك القطاع الخاص للفترة 2021–2025

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Beth Bechdol

نائب المدير العام

الهاتف: 51800 06570 39+

البريد الإلكتروني: DDG-Bechdol@fao.org

الموجز

- تعرض هذه الوثيقة تقريرًا عن التقدم المحرز والإنجازات المحققة في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة بشأن إشراك القطاع الخاص في السنة الأولى منذ أن وافق عليها المجلس في دورته الخامسة والستين بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2020.
- وتوفر نظرة عامة على عمل منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) مع القطاع الخاص في عام 2021، بالتركيز على الإجراءات المتخذة بشأن *زيادة* إشراك القطاع الخاص ودعم مشاركات المنظمة الجارية مع القطاع الخاص *واستدامة* هذا النشاط في المستقبل، كل ذلك بالتوازي مع الاستفادة من الدروس المستخلصة والرؤى المستمدة من أولى سنوات التنفيذ.[1]
- وتشير نتائج السنة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية إلى أنّ المنظمة اتخذت نهجًا استباقيًا، ولكن مدركًا للمخاطر، في سعيها إلى إشراك القطاع الخاص. وقد ساعد إطار العناية الواجبة المتأصل في دورة المشاركة على المحافظة على حيادية المنظمة واستقلاليتها باعتبارها منظمة تعمل عن كثب مع القطاع الخاص من أجل دعم برنامج عام 2030 من خلال التحول إلى نظم زراعية وغذائية **أكثر** كفاءة وشمولاً وقدرة على الصمود واستدامة من أجل *إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل* من دون ترك أي أحد خلف الركب.
- وعلى مدى السنة الماضية، شدد عمل المنظمة مع القطاع الخاص على التزامها بالشفافية والمساءلة، وقد دعمته الجهود المتزايدة في كل من الإطار المؤسسي وقدرة موظفي المنظمة على ضمان تمكّنها من تحقيق رؤية الاستراتيجية. وسيجري إدماج الدروس المستخلصة والرؤى المستمدة من هذا العام الأول من تنفيذ الاستراتيجية والبناء عليها بغية إرشاد عمليات المشاركة مع القطاع الخاص في السنوات القادمة.

التوجيهات المطلوبة من لجنة البرنامج

- إنّ لجنة البرنامج مدعوة إلى استعراض التقدم المحرز في عمل المنظمة مع القطاع الخاص والإحاطة علمًا بالعناصر الرئيسية التي ستسهم في إرشاد عمليات المشاركة هذه في المستقبل.

مسودة المشورة

إنّ اللجنة:

- أحاطت علمًا وأثنت على التقدم المحرز والإنجازات المحققة في تنفيذ استراتيجية المنظمة المتعلقة بإشراك القطاع الخاص للفترة 2021–2025؛
- ورحبت بالتوجيهات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل الواردة في هذا التقرير، ودعمت استمرار مشاركة المنظمة مع القطاع الخاص من أجل دعم البلدان الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

[1] يمكن الاطلاع على تقرير كامل ومفصل يتناول هذه الفترة على الموقع الالكتروني: www.fao.org.

أولًا – المعلومات الأساسية والسياق

1- خلال الدورة الخامسة والستين بعد المائة للمجلس المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2020، وافق أعضاء المنظمة على *استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لإشراك القطاع الخاص للفترة 2021-2025* (المسماة في ما بعد "الاستراتيجية"). وتعكس الاستراتيجية الرؤية الاستشرافية الجديدة للمنظمة لتعزيز المشاركة الاستراتيجية مع القطاع الخاص من أجل الاستفادة من دعم القطاع الخاص ومساندته بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بقدر كبير على تحقيق الأثر على المستوى القطري.

2- وتشجع الاستراتيجية جميع موظفي المنظمة على اتباع نهج استباقي في التعامل مع القطاع الخاص، اعترافًا منها بالقطاع الخاص كشريك إنمائي رئيسي وجزء لا يتجزأ من اقتصادنا ومجتمعنا، من أجل تحديد حلول مبتكرة وقابلة للتطوير تحقق تطلعات المنظمة نحو *إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل* للجميع، وعدم ترك أي أحد خلف الركب. وإنّ المشاركة مع القطاع الخاص، على النحو المبين في الاستراتيجية، تدعم بشكل مباشر الأولويات الإقليمية للمنظمة ومجالات الأولوية البرامجية، وفي المقابل تدعم تنفيذ الاستراتيجية جميع مستويات ومجالات المنظمة، بدءًا من المقر الرئيسي وحتى المكاتب الميدانية.

ثانيًا – التواصل مع القطاع الخاص: النقاط البارزة في المشاركة لعام 2021

3- قامت المنظمة في عام 2021 بالمشاركة مع مجموعة متنوعة من كيانات القطاع الخاص، من خلال وسائل متعددة، بما في ذلك المناقشات غير الرسمية وتنظيم الفعاليات بصورة مشتركة وتقاسم البيانات واتفاقات الشراكة الرسمية. وقد جرى تقييم جميع الاتفاقات من أجل الوقوف على ما تتمتع به من إمكانات من أجل الدفع بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساهمة في تحقيق تطلعات المنظمة، بهدف إجراء تحول في نُظم الأغذية الزراعية. وكان مطلوبًا من جميع عمليات المشاركة أن تُظهر قيمة مضافة واضحة إلى المنظمة وأعضائها وأن تحقق آثارًا قابلة للتوسيع ورفيعة المستوى على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

4- وتعرّف الاستراتيجية المشاركة مع القطاع الخاص بأنها أي نوع من التفاعل مع كيانات الأعمال. وفي عام 2021، كانت الغالبية العظمى من مشاركات المنظمة مع القطاع الخاص ذات طبيعة غير رسمية، وكان هناك عدد قليل نسبيًا من المشاركات التي اتخذت شكل شراكات رسمية، وتعرّف بأنها "التعاون والتآزر بين وحدات المنظمة والأطراف الخارجية في عمل مشترك أو منسَّق لتحقيق هدف عام".[2] واختتمت المنظمة عام 2021 وفي جعبتها 40 شراكة رسمية نشطة مع القطاع الخاص، أرستها باستخدام أدوات قانونية متنوعة، بما في ذلك مذكرات تفاهم وخطابات النوايا وتبادل الخطابات. ويمكن الاطلاع على معلومات مفصلة عن جميع المشاركات الرسمية مع القطاع الخاص على شبكة الانترنت عبر بوابة الاتصال CONNECT التابعة للمنظمة.[3]

5- **التغطية الجغرافية**. دعمت الشراكات الرسمية للمنظمة مع القطاع الخاص أثناء عام 2021 الأنشطة حول العالم، بما في ذلك في البلدان الأقل نموًا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد دعمت نسبة أربع وثلاثين في المائة من عمليات المشاركة الرسمية تنفيذ أنشطة في أفريقيا، في حين دعمت نسبة واحد وثلاثين في المائة العمل

[2] استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن الشراكات على نطاق المنظمة (2012).

[3] انظر: https://www.fao.org/connect-private-sector/ar/.

المنفذ في آسيا والمحيط الهادئ. وقد جرى تنفيذ خمس وعشرين في المائة من أنشطة الشراكات الرسمية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، في حين حظي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى بنسبة ست عشرة في المائة لكل منها.

6- **فئات المستفيدين**. كان المزارعون، لا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة منهم، والمؤسسات الوطنية أو المحلية في البلدان الأعضاء في المنظمة هم المستفيدون الرئيسيون من مشاركة المنظمة مع القطاع الخاص في عام 2021. وقد دعمت أربع وثلاثون في المائة من مجموع المشاركات الرسمية المؤسسات الوطنية والمحلية، عن طريق توفير خدمات بناء القدرات وتسهيل تقاسم البيانات ونشرها وإنشاء المنتجات المعرفية. وقدمت نسبة ثمان وعشرين في المائة من الشراكات الرسمية خدمات المشورة وتنمية القدرات إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أو سهلت وضع السياسات والأدوات الرامية إلى دعمهم. وهناك فئة رئيسية أخرى من المستفيدين تضم المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ومنتجي الأغذية الآخرين وأعمال البيع بالتجزئة والأعمال التجارية الزراعية واللاجئين والمجتمعات الضعيفة والنساء والشباب.

7- **مجالات التركيز**. أثناء عام 2021، كانت خدمات تنمية القدرات والمشورة هي مجالات التركيز الأكثر تمثيلًا في حافظة الشراكات (16 في المائة)، في حين ضمت المجالات البارزة الأخرى تنمية سلاسل القيمة والفاقد والمهدر من الأغذية والزراعة المستدامة والتكنولوجيا والابتكار.

8- **المساهمات لأهداف التنمية المستدامة**. جميع عمليات مشاركة المنظمة مع القطاع الخاص تسهم في تحقيق هدف واحد على الأقل من أهداف التنمية المستدامة، في حين تدعم معظم الشراكات تحقيق أهداف متعددة من أهداف التنمية المستدامة. ويسهم ما يزيد عن 50 في المائة من مشاركات المنظمة الرسمية مع القطاع الخاص في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع، في حين يسهم جزء كبير منها أيضًا في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الفقر والهدف 10 المتمثل في الحد من أوجه انعدام المساواة والهدف 12 المتمثل في الاستهلاك والإنتاج المسؤولين والهدف 14 المتمثل في الحياة تحت الماء والهدف 15 المتمثل في الحياة على البر.

9- **حشد موارد القطاع الخاص**. تركز الاستراتيجية على تعزيز استثمارات القطاع الخاص المباشرة في البلدان بغية سد الفجوة في التمويل الرئيسية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بيد أنّ القطاع الخاص – وبصورة رئيسية المؤسسات الخيرية – يدعم أيضًا برامج المنظمة ومشاريعها بصورة مباشرة عن طريق مساهمات مالية وعينية. وفي عام 2021، تلقت المنظمة ما يربو على 38 مليون دولار أمريكي من مساهمات من القطاع الخاص، موجهة نحو مشاريع جديدة أو قيد التنفيذ أو عن طريق الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين. وقد دعمت هذه المساهمات عمل المنظمة في عدد من المجالات، بما في ذلك إدارة المياه والتمويل المناخي والتثقيف بشأن سلامة الأغذية وتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الزراعية من الوصول إلى الخدمات المالية، وقدمت الدعم للاستجابة للجراد الصحراوي من أجل التخفيف من الآثار المترتبة على الأمن الغذائي وسبل العيش.

ثالثًا – دعم تنفيذ الاستراتيجية

ألف – الاتساق مع قيم الأمم المتحدة

10- يندمج عمل المنظمة مع القطاع الخاص اندماجًا كاملًا في سياق الأمم المتحدة الواسع، وهو يدعم الحلول التي تملكها وتقودها البلدان. وبات إطار البرمجة القطرية للمنظمة مستمدًا بالكامل الآن من إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ويتسق مع دورته، ويستند إلى التحليل القطري المشترك للأمم المتحدة. وتشارك الحكومات الوطنية في قيادة مراحل إعداد إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وتنفيذه ورصده وإصدار التقارير بشأنه، وتلك المراحل متأصلة في أولويات ودورات التنمية الوطنية. كما أنّ نهج المنظمة في العناية الواجبة وتقييم المخاطر مبني بصورة ملائمة كي يسهل المشاركات والشراكات على المستوى القطري.

11- وتبقى الاستراتيجية أيضًا متسقة بالكامل مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، الذي تهدف استراتيجيته إلى تحقيق التحولات الاستراتيجية الخمسة من أجل تمكين اتخاذ إجراءات جديدة ملموسة في السياقات العالمية والبيئية والاجتماعية: (1) شركات مسؤولة؛ (2) ونمو متوازن في الشبكات المحلية والإقليمية من أجل تغطية عالمية؛ (3) وأثر قابل للقياس في المجالات ذات الأولوية؛ (4) وتسخير العمل الجماعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ (5) ومشاركة قوية ونشطة مع الأمم المتحدة. وقد وفّر العمل المشترك بين الوكالات المنفذ في ظل الاتفاق العالمي الإرشاد من أجل إعداد إطار المنظمة الجديد الملائم للغرض المنشود المتمثل بالعناية الواجبة وتقييم/إدارة المخاطر.

باء – إرساء بيئة داعمة

12- **إدارة المخاطر**. إنّ إطار المنظمة الجديد من أجل العناية الواجبة وتقييم/إدارة المخاطر المتعلق بالمشاركة مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول يوفر نهجًا منظمًا من أجل تحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف منها وإدارتها، بغية دعم الانتقال من نهج "تجنب المخاطر" إلى نهج "إدراك المخاطر" عند إرساء الشراكات. ويتوخى إطار العناية الواجبة وضع نهج متوازن بين المخاطر التي جرى تحديدها عن طريق فحص العناية الواجبة والمنافع والآثار المتوقعة وإعداد إجراءات التخفيف التي جرى تحديدها عند وضع الخطة الجديدة المتعلقة بالآثار/المنافع والتخفيف من المخاطر وإدارتها، بالنسبة إلى الحالات التي تكون فيها المخاطر متوسطة وعالية. وقد عُرض إطار العناية الواجبة في الدورة الثامنة والستين بعد المائة لمجلس المنظمة كملحق ثان للاستراتيجية وهو متسق بالكامل مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى.

13- وتقوم شعبة دعم المشاريع بإجراء فحوصات العناية الواجبة وتقييمات المخاطر بصورة مستقلة وتدعم عملية صنع القرار المستنيرة من قبل لجنة التشارك والشراكة. وكانت لجنة التشارك والشراكة قد أنشئت على مستوى القيادة الرئيسية في أبريل/ نيسان 2021 من أجل استعراض جميع مقترحات المشاركة واتخاذ قرار بشأنها سواء أكانت منخفضة (بصورة مؤقتة) أو متوسطة أو عالية المخاطر، وذلك قبل تطويرها والشروع فيها، وتوفير الإرشاد السياسي بشأن نهج المنظمة في المشاركة مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول. ومنذ إنشاء اللجنة وحتى نهاية فبراير/شباط 2022، عقدت اللجنة 11 اجتماعًا واستعرضت 69 مقترحًا (كان منها 22 مقترحًا منخفض المخاطر؛ 34 مقترحًا متوسط المخاطر؛ 12 مقترحًا عالي المخاطر؛ مقترح واحد حقق المعايير الإقصائية لدى المنظمة). وقد جرت

الموافقة على معظمها بفرض شروط، كانت تتمثل بصورة رئيسية في تعزيز تدابير تخفيف المخاطر المقترحة. في حين رُفضت أربعة مقترحات.

14- **تمكين الموظفين**. ترى الاستراتيجية أنّ جميع موظفي المنظمة يؤدون دورًا في دعم مشاركة القطاع الخاص، وقد جرى استثمار وقت كبير في قدرات الموظفين. وأثناء عام 2021، جرى طرح الاستراتيجية على موظفي المنظمة عن طريق عروض تقديمية مخصصة استهدفت جوانب فنية محددة ضمن المنظمة، بما في ذلك المكاتب غير المركزية وعدة مكاتب وشعب ضمن المنظمة عملت سويًا من أجل إعداد برنامج تدريب شامل: *تنمية القدرات من أجل المشاركة مع القطاع الخاص*. وقد صُمم هذا البرنامج بهدف تزويد موظفي المنظمة بالأدوات اللازمة من أجل نجاح التشارك مع القطاع الخاص، بما في ذلك *دليل عملي — كيف تشارك مع القطاع الخاص*، ودورة تعليمية إلكترونية وندوات إلكترونية مخصصة لسياقات إقليمية وفنية محددة. وسوف يبدأ نشرها على جميع موظفي المنظمة اعتبارًا من مطلع مايو/أيار 2022.

15- **ضمان الملكية الفنية**. من أجل ضمان نوعية القيمة المضافة من عمل المنظمة مع القطاع الخاص، يُعيَّن موظف فني من المكتب/الشعبة المعنية بصفة مدير شراكة من أجل قيادة كل مشاركة وإصدار تقارير إلى المنظمة بشأن نتائج الشراكة ورصد وإدارة أي مخاطر محددة أو ناشئة. ويجب أن يقدم مديرو الشراكات تقارير مرحلية سنوية عن جميع عمليات المشاركة الرسمية وتقارير عن التقدم المحرز مقابل الأهداف المحددة في خطة العمل وإطار المنظمة الاستراتيجي وأهداف التنمية المستدامة.

16- **تشاطر الخبرات**. توفر جماعة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالقطاع الخاص في المنظمة منتدى داخليًا لجميع موظفي المنظمة من أجل تشاطر المعارف والخبرات المتعلقة بمشاركاتهم مع القطاع الخاص. وتساعد الجماعة على دعم التنفيذ الناجح للاستراتيجية ضمن المنظمة.

17- **إرساء حوار مباشر مع القطاع الخاص**. بغية استكمال المنظورات الداخلية تلك، تعمل المنظمة على إنشاء مجموعة استشارية غير رسمية معنية بالقطاع الخاص، وقد وافق عليها مجلس المنظمة في دورته الثامنة والستين بعد المائة وسوف تؤدي دور منتدى استشاري مستقل من أجل تحسين عمل المنظمة مع القطاع الخاص. وستتكون المجموعة الاستشارية من 25 ممثلاً عن القطاع الخاص، جرى انتقاؤهم من مجموعة متنوعة جغرافيًا ونمطيًا من كيانات القطاع الخاص، وستضم خمسة مراقبين من أعضاء المنظمة، واحد من كل مجموعة إقليمية.[4] وسيقدم هؤلاء الممثلون، بصورة طوعية، منظورات القطاع الخاص إلى المنظمة من خلال اجتماعات مجدولة دورية، مما يساعد المنظمة على بحث وجهات النظر والمقترحات المقدمة من القطاع الخاص بشأن طريقة توسيع الشراكات الاستراتيجية وتعزيزها وتوسيع نطاق نشاط المنظمة. وسيكون دور المجموعة الاستشارية دورًا استشاريًا محضًا؛ في حين يجوز لها تقديم المقترحات، إلا أنّ اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية سيعود إلى المنظمة.

جيم — الالتزام بالشفافية والمساءلة

18- تمشيًا مع التزام الاستراتيجية بزيادة الشفافية والمساءلة بشأن عمل المنظمة مع القطاع الخاص، أطلقت المنظمة في أبريل/نيسان 2021 بوابة الاتصال CONNECT المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص. وهي بوابة على شبكة الانترنت تعد

[4] وفقًا للفقرة 1 من المادة 35 من النصوص الأساسية للمنظمة "تُعقد مؤتمرات إقليمية لأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأدنى وتنعقد في الظروف العادية مرة كل سنتين في السنوات التي لا يعقد فيها المؤتمر العام."

مركزًا موحدًا بالنسبة إلى مشاركات القطاع الخاص مع المنظمة، وتوفر قصصًا عن أثر العمل المشترك ولمحات عامة عن جميع الشركاء الرسميين، فضلًا عن إتاحة الفرص وتوفير دليل يرشد عملية مشاركة كيانات القطاع الخاص المهتمة بالعمل مع المنظمة. وبالنسبة إلى موظفي المنظمة، تتيح البوابة أيضًا إمكانية الوصول إلى موارد إضافية من أجل دعمهم وإرشادهم بشأن المشاركة مع القطاع الخاص. وبحلول نهاية عام 2021، كانت البوابة قد تلقت زيارات من مستخدمين من قرابة 180 بلدًا.

19- وقد وفرت إدارة المنظمة الدعم الكامل للاستراتيجية، عن طريق ترؤس عدد من أنشطة التوعية أو المشاركة فيها مما سهل المشاركة الوثيقة مع القطاع الخاص. وضمت تلك الأنشطة اجتماعات فردية مع كيانات القطاع الخاص أو غرف التجارة أو الصناعة أو الجمعيات القطاعية؛ ومؤتمرات أو مبادرات متعددة أصحاب المصلحة تشتمل على شراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وندوات عقدت من أجل تعزيز العمل المشترك أو بحضور القطاع الخاص.

رابعًا – استدامة الأثر والترقية

دال – العوامل الرئيسية في نجاح عمليات المشاركة

20- أثناء السنة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية، برزت أربعة عناصر باعتبارها عوامل رئيسية من أجل نجاح مشاركة القطاع الخاص. وتضم تلك العناصر ما يلي: (1) استثمار الوقت اللازم في بناء الشراكات الجادة التي تتسم بوضوح مجالها وأهدافها والنتائج المتفق عليها ووجود فرق محفّزة من كلا الطرفين؛ (2) والقيام بما يلزم من استطلاع وتقييمات بصورة مبكرة للغاية من أجل فهم المنافع والمخاطر المحتملة ومتطلبات المعاملة المتعلقة بالمشاركة المقترحة؛ (3) وضمان الملكية الفنية المتينة لكل شراكة لكي يتسنى تخصيص الموارد الملائمة وإعداد خطط العمل الجيدة؛ (4) وأهمية إشراك الجميع – بما لديهم من نطاق واسع من الآراء والمنظورات – من أجل إحداث تغيير حقيقي.

21- وتبقى المنظمة ملتزمة بالكامل بضمان إسماع أصوات جميع الجهات الفاعلة ودعم نطاق واسع ومتنوع من النُهج والحلول من أجل مواجهة تحديات التنمية المعقدة. وتعد إحدى أكثر الطرق كفاءة لتحقيق ذلك من خلال العمل مع رابطات القطاع الخاص. وتتيح المشاركة مع الجمعية، عوضًا عن المشاركة مع فرادى أعضائها، إسماع جميع الأصوات وتحد من المخاطر، بالموازاة مع زيادة إمكانية تحقيق النتائج الإيجابية.

هاء – التوجهات الرئيسية من أجل المستقبل

22- **مشاركة القطاع الخاص من أجل تحقيق الأفضليات الأربع**. بالنظر إلى المستقبل، ستواصل المنظمة عملها مع القطاع الخاص بدعم مجالات الأولوية البرامجية في المنظمة والمساعدة على تحفيز التحول إلى نظم زراعية وغذائية **أكثر** كفاءة وشمولًا وقدرة على الصمود واستدامة والإسهام في *إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل* من دون ترك أي أحد خلف الركب. وسوف تولى أهمية خاصة لدعم فرص المشاركة الإقليمية والوطنية، دعمًا للأولويات والاحتياجات الوطنية، عبر مشاريع المنظمة وبرامجها وإطار البرمجة القطرية وأهداف الأمم المتحدة الأوسع نطاقًا التي يحققها إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. كما ستسهم المشاركات الجديدة مع القطاع الخاص في مبادرة العمل يدًا بيد التابعة للمنظمة. وفي الوقت الذي تستكمل فيه البلدان الأطراف في مبادرة العمل يدًا بيد دراساتها الفنية وتتفق على نقاط بدء البرنامج وسلاسل القيمة والأقاليم والأسواق (إجمالًا الوطنية منها والدولية)، ستؤدي مشاركة القطاع الخاص دورًا هامًا في دعم النمو الشامل والمستدام.

23- **توسيع نطاق عمليات المشاركة.** شهد عام 2021 زيادة كبيرة في مقترحات المشاركة مع القطاع الخاص على نطاق المنظمة. وفي حين ازداد مستوى الاهتمام، ازداد معه أيضًا عدد طلبات تحقيق العناية الواجبة بغية ضمان أن تدير المنظمة بصورة مناسبة المخاطر المصاحبة لمشاركة القطاع الخاص وتحافظ على سمعتها وحيادها ونزاهتها واستقلاليتها. وحيث إنّ المنظمة أحاطت علمًا بالموارد المطلوبة من أجل إدارة الحافظة المتنامية وفي نفس الوقت إدارة المخاطر بفعالية، فإنها تسعى إلى إيجاد توازن بين عدد عمليات المشاركة الرسمية وغير الرسمية، حيث يكون الهدف الشامل هو إرساء أنشطة تعاون مؤثر وابتكاري مع القطاع الخاص تسهم على نحو ملموس في ولاية المنظمة وأهداف التنمية المستدامة، عوضًا عن التركيز على الحصص العددية من اتفاقات الشراكة الرسمية. ومن المتوقع أن يفوق عدد المشاركات غير الرسمية، التي يجري تتبعها عن طريق بوابة الاتصال CONNECT، عمليات المشاركة الرسمية بمعدل 1:20. كما يجري بحث إمكانية المشاركة مع نوع معين من كيانات القطاع الخاص، لا سيما المؤسسات الخيرية، بالاستناد إلى دراسة معمقة يجري تنفيذها حاليًا.

24- **إضفاء الطابع المهني على إدارة العلاقات.** تقوم المنظمة بالاستثمار في نظام إدارة علاقات العملاء المدمج في بوابة الاتصال CONNECT، الذي ينحصر الوصول إليه في موظفين مصرح لهم، وذلك من أجل تلبية الحاجة إلى إدارة مشاركاتها مع القطاع الخاص– لا سيما غير الرسمية منها — بطريقة منهجية وشاملة بقدر أكبر، فضلًا عن تحسين الفعالية. وسيعمل نظام إدارة علاقات العملاء على أتمتة عملية المشاركة وتسهيل التعاون الوثيق والتواصل مع شركاء المنظمة، عن طريق تتبع البيانات المتعلقة بالمشاركات وجمعها وإدارتها بطريقة أكثر فعالية. وكلما زادت معرفة المنظمة بشركائها، كلما زادت القيمة المضافة، إذ تساعد العلاقات الصادقة على إرساء روابط موثوقة وتحقيق الأهداف المشتركة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وسيجري إطلاق نظام إدارة علاقات العملاء بالكامل خلال النصف الثاني من عام 2022.

25- **استمرار الاستثمارات في تنمية قدرات الموظفين.** يعتمد نجاح مشاركة المنظمة مع القطاع الخاص اعتمادًا كبيرًا على موظفي المنظمة، ومدى حسن اطلاعهم وثقتهم عند مشاركتهم مع القطاع الخاص. ومن أجل بناء مشاركات ناجحة وتعزيز الشراكات القائمة، يجب أن يتمتع موظفو المنظمة بالمهارات الشخصية الضرورية ويتحلوا بالتفكير الابتكاري وأن يصبحوا أكثر دراية بطرق عمل القطاع الخاص وأسلوب الاتصال وذهنية العمل فيه فضلًا عن المخاطر المتعلقة به التي تؤثر على المنظمة وتدابير التخفيف منها وإدارتها. ومن أجل دعم هذه الأهداف، ستكون الأولوية مسندة طوال عام 2022 إلى استمرار الاستثمار في تنمية القدرات، لا سيما في المكاتب الإقليمية والقطرية، بغية تزويد الموظفين بالمعارف والمهارات اللازمة من أجل المشاركة بفعالية، بما في ذلك فهم طريقة الموازنة بين الآثار والمخاطر وتعلم تصميم تدابير التخفيف المناسبة.